العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا

https://doi.org/10.23918/ilic10.23

د. هشام الميموني
جامعة الحسن الثاني، المغرب
hmelmimouni@gmail.com

The relationship between natural resources and non-international armed conflicts in Africa

Dr. Hicham EL MIMOUNI
Hassan II University / Casablanca – Morocco

الملخص

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية وديناميكية النزاعات المسلحة في إفريقيا، كونها من الإشكالات التي تثير الجدل في إفريقيا. وفي هذا السياق فقد توصلت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي، إلى أن ندرة الموارد أو وفرتها المقرونة بالفقر تساعد في نشوب أو تأجيج الحروب بسبب العوائد المالية من استغلالها للثراء، شراء الأسلحة ودفع رواتب المقاتلين، مما يهدد الأمن والاستقرار، ويؤدي إلى خسائر بشرية ومادية، وتقويض سلطة الدولة لصالح الجماعات المسلحة التي تحمي المجتمعات المحلية والتعدين الحرفي. وللحد من العلاقة بين الموارد الطبيعية والحروب الأهلية بإفريقيا، على الدول تبني نظام إدارة عادل وشفاف يقوم على توزيع منصف لعائدات الموارد، وتجنب سياسات النهب، ومنح المجتمعات المحلية امتيازات متوافقة مع طبيعتها وعوائدها، وفرض تطبيق صارم للتشريعات، وتعزيز وتوسيع نطاق العقوبات المفروضة على تجار معادن النزاعات، وزيادة الضغط على الدول المجاورة لتعزيز شفافية الشركات، وملاحقة المتورطين.

الكلمات المفتاحية: النزاعات المسلحة غير الدولية، الموارد الطبيعية، لعنة الموارد، موارد الصراع، ندرة الموارد.

Abstract

This study investigates the interplay between natural resources and armed conflicts in Africa, a highly debated issue. Using descriptive and inductive methods, it finds that scarcity or abundance of resources, combined with poverty, fuels wars through profits from exploitation, enabling wealth accumulation, weapon purchases, and fighter payments. This leads to insecurity, human and material losses, and weakened state control, empowering armed groups to protect local communities and artisanal mining. To mitigate this link with civil wars, African states should implement fair, transparent resource management, ensure equitable revenue sharing, avoid exploitative policies, grant suitable concessions to locals, enforce laws strictly, expand sanctions on conflict mineral dealers, pressure neighbors for company transparency, and prosecute those involved.

Keywords: Non-international armed conflicts, Natural Resources, Resource Curse, Conflict Resources, Resource Scarcity.

المقدمة

يعتبر الصراع والتنافس حول الموارد الطبيعية، الذي يؤدي أحيانا إلى أزمات واضطرابات قد تتطور إلى نزاعات مسلحة، من الظواهر السائدة في العلاقات الدولية، التي لها جدور تعود إلى ما قبل الميلاد. حيث كان استخدام القوة المسلحة وسيلة للسيطرة على الأراضي ومصادر المياه، مما جعل الموارد الطبيعية المفترض أن تكون نعمة تكرس التعاون والتنمية والتطور، إلى جانب الأمن والاستقرار، نقمة تساهم في تأجيج العنف والاضطرابات والنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، بغض النظر عن ندرتها أو وفرتها، حيث تتنافس الأطراف على استغلالها لتحييد الندرة وتغطية حاجيات السوق أو للاستفادة من عوائدها المالية.

تعد إفريقيا قارة غنية بمختلف الموارد الطبيعية، غنى تجسده وفرة المياه وأراضيها الصالحة للزراعية، وبخاصة زراعة القطن، الكاكاو والقهوة، إضافة إلى الغابات التي تنتج الأخشاب. أما فيما يخص الموارد المعدنية، فهي مصدر لنحو ثلث احتياطيات العالم، إذ يوجد بها؛ الكوبالت والبلاتين والكروم واليورانيوم والليثيوم، إضافة إلى الذهب والألماس والنحاس والبترول والنفط والغاز الطبيعي. مما جعل إفريقيا محل أطماع العالم الراغب في الحصول على مواردها الضرورية للتنمية والتقدم، فتعرضت للاحتلال من القوى الأوربية حتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين، والتكالب والتنافس على النفوذ بدولها أو التدخل في شؤونها الداخلية خلال السنوات الأخيرة.

منذ استقلالها حتى منتصف العقد الثالث من الألفية الثالثة، عرفت غالبية الدول الإفريقية نزاعات مسلحة دولية أو غير دولية، حاليا تشكل منطقة الساحل وغرب إفريقيا، إضافة إلى القرن الإفريقي والبحيرات العظمى بؤر للعنف. على سبيل المثال، عرفت إفريقيا من سنة ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٥، العديد من النزاعات المسلحة، خاضتها الجيوش النظامية ضد الجماعات المسلحة الراغبة في الوصول إلى السلطة أو تأسيس دول إسلامية مستقلة، أو النزعة الانفصالية التي تهدف بطبيعة الحال إلى الاستقلال عن الدولة الأم. بالنسبة لغرب إفريقيا ودول قلب الساحل الثلاثة، تخوض الدول حروب ضد الجماعات المسلحة الجهادية، مثل جماعة بوكو حرام وجماعة نصرة الإسلام وتنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة. أما في القرن الافريقي، خاضت أثيوبيا حربا في إقليمي تيغراي وأمهرة، أما الجيش السوداني يخوض حربا ضد قوات الدعم السريع، علاوة على ذلك، تعد الصومال من أبرز النزاعات المسلحة غير الدولية، بفعل الحرب التي تخوضها مقديشو

ضد حركة الشباب المجاهدين، ثم الحالة في شرق الكونغو الديمقراطية، التي تعرف تدخل لدول الجوار إما لدعم القوات الحكومية، أو الجماعات المسلحة مثل حركة ٢٣ مارس.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها الفرعية

بسبب ما تتوافر عليه إفريقيا من موارد طبيعية يمكن تسخيرها لتحقيق التنمية والازدهار، وما تشهده من نزاعات مسلحة غير دولية، يدعو إلى طرح الإشكالية التالية: ما علاقة الموارد الطبيعية بديناميكية النزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا؟

١) ما العوامل المؤثرة في العلاقة بين النزاعات المسلحة غير الدولية والموارد الطبيعية بإفريقيا؟
٢) كيف يمكن للموارد الطبيعية أن تؤثر في ديناميكية النزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا؟
٣) هل يتأثر الأمن الإفريقي بالعلاقة الوطيدة بين الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة غير الدولية؟
٤) كيف يمكن تحييد مخاطر العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة على الأمن الإفريقي؟

فرضيات الدراسة

مبدئيا، إن توافر الدول الإفريقية على الموارد الطبيعية، كفيل بتحقيقها للتنمية والنمو الاقتصادي والأمن والاستقرار، وبالتالي تجنب نشوب أو تأجيج النزاعات المسلحة غير الدولية. لكن في ظل التنافس على الموارد، وما توفره من عوائد مالية، من شأنه أن يساهم في نشوب الحروب الأهلية أو يزيد من شدتها وأمدها، مما ينعكس سلبا على الأمن الإفريقي.

منهج الدراسة وأهميتها

تكتسي هذه الدراسة التي وظف فيها المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي، أهميتها من معالجتها العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة غير الدولية التي عرفتها إفريقيا، بربط نشوب أو استمرار النزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا، بالتنافس حول استغلال الموارد الطبيعية، والعوائد المالية المترتبة عنها، ثم تبيان تداعياتها على الأمن الإفريقي، وسبل تحييدها.

المطلب الأول

العوامل المؤثرة في علاقة الموارد الطبيعية بالنزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا

تتأثر العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا، بوفرة العوائد المالية التي يمكن الحصول عليها بالسيطرة على الموارد واستغلالها، أو بندرتها التي تدفع المجتمعات إلى الدخول في نزاعات مسلحة مقابل الوصول إليها لتغطية حاجياتها الأساسية.

الفرع الأول

العوائد المالية للموارد الطبيعية

في إفريقيا، يعد استغلال الأطراف في النزاعات المسلحة غير الدولية العوائد المالية للموارد الطبيعة، مثل الماس والذهب والأخشاب، من أبرز العوامل المؤثرة في العلاقة البينية، وهذا يعني أن للوفرة دورا في نشوب أو تأجيج هذه النزاعات. وقد برزت العوائد المالية للموارد الطبيعية كعامل مهم في النزاعات المسلحة غير الدولية بعد الحرب الباردة، حيث تراجع الدعم المالي الذي كانت تحصل عليه الأطراف المتنازعة من القوى الإقليمية والدولية في إطار الاستقطاب والصراع الإيديولوجي بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي. وعلى إثر ذلك توجهت الجماعات المسلحة إلى السرقة، الضرائب والاختطاف مقابل الفدية، ونهب واستغلال الموارد الطبيعية لمصادر للتمويل، بينما استخدمت الحكومات إيرادات الموارد الطبيعية لتمويل حروبها ضد الجماعات المسلحة.

لذا أصبحت الموارد الطبيعية عنصر متحكم في نطاق النزاعات المسلحة والمناطق التي يجب أو من الأفضل أن يتم توجيه العمليات العسكرية نحوها، مما يعني أن المناطق الفقيرة ستكون أقل أهمية لدى الأطراف المتحاربة، عكس المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، وبالتالي زيادة الخسائر في الأرواح البشرية والممتلكات وسبل العيش، وإنشاء حكومات ظل تقوض السلطات الحكومية العاجزة عن فرض سيادة القانون والأمن والاستقرار، مؤكدة بذلك لعنة الموارد على المجتمعات عوض أن تكون وسيلة للسلم والاستقرار والتنمية، كما توفر الفرص والظروف المواتية للمنتفعين والشبكات الإجرامية، لنهب الموارد الطبيعية بطرق غير مشروعة للحصول على العوائد المالية. وتستغل العوائد المالية من الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة غير الدولية وبخاصة الجماعات المسلحة، في شراء الأسلحة، والدرجات النارية أو المركبات، إضافة إلى إنتاج الدعاية وتجنيد الأعضاء الجدد، ويصل الأمر أحيانا إلى استغلالها لتقديم الحوافز الاقتصادية للمجتمعات المحلية مقابل الحصول على دعمها.

على سبيل المثال، يعتبر قطع الأشجار من أبرز الموارد الطبيعية التي تستغلها الجماعات المسلحة للحصول على عوائد مالية تساعدها في تمويل أنشطتها، بحيث أصبحت الغابات توظف كمعقل للجماعات المسلحة ومصدر أساسي للحصول على التمويل، كما هو الشأن بالنسبة للحالة في جمهورية إفريقيا الوسط التي تعد واحدة من بؤر قطع الأشجار في إفريقيا لاسيما بعد اندلاع الحرب الأهلية سنة ٢٠١٢، ومن جانبها تستغل جماعة بوكو حرام الغابات التي تسيطر عليها في نيجريا لتصدير الخشب، أما جذوع خشب الورد المصدرة من غامبيا، فإنها تهرب إليها من المتمردين الانفصاليين في منطقة كازامانس بالسنغال (حركة القوى الديمقراطية بكازامانس) للحصول على التمويل، واستخدمت الميليشيات في ليبيريا قطع الأشجار لتمويل عملياتها[١]. ويساور السلطات الموزمبيقية القلق من أن تهريب الأخشاب في محافظة كابو ديلجادو يمول الجماعات الإرهابية أمثال أنصار السنة التي تقود التمرد منذ العام ٢٠١٧[٢].

فيما يخص المعادن النادرة، فقد هاجمت الجماعات المسلحة خلال الحروب الأهلية بسيراليون وليبيريا مجتمعات التنقيب عن الماس لنهبه، واستهدفت الجماعات الإسلامية المسلحة في منطقة الساحل والصحراء خاصة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، مجتمعات التنقيب على الذهب في جنوب بوركينافاسو وغرب مالي بهدف النهب، وبمجرد سيطرتها على المناجم الحرفية تطالب بحصة من العائدات مقابل الحماية، وفي ظل قدرتها على استغلال الموارد التي توفر التمويل، توسعت الجماعة في كل من بوركينافاسو، مالي والنيجر[٣]. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية استغلت حركة ٢٣ مارس سيطرتها على المناطق الشرقية لاستغلال الموارد الطبيعية مثل الحديد، الماس،

---

(١) موقع منبر الدفاع الإفريقي، سرقة الخشب الصلب الثمين يفاقم غياب الأمن في إفريقيا الوسطى، المجلد ١٧ – العدد ١، ص ٤٥ - ٤٨.

(٢) موقع منبر الدفاع الإفريقي، مخاوف السلطات من تمويل تمرد كابو ديلجادو بقطع الأشجار بطرق غير قانونية، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٠٤/٠٩، تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١٠/٢٤، للاطلاع انظر: https://adf-magazine.com/ar/2024/04/مخاوف-السلطات-من-تمويل-تمرد-كابو-ديلجا/.

(٣) موقع منبر الدفاع الإفريقي، الجماعات الإرهابية تنوع مصادرها لدوام التمويل غير المروع، تاريخ النشر ٢٠٢٥/٠٩/٣٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٠/٢٤، للاطلاع انظر: https://adf-magazine.com/ar/2025/09/الجماعات-الإرهابية-تُنوّع-مصادرها-ل/.

الذهب والفحم لجني المال، وتقديم الحوافز الاقتصادية للحصول على دعم المواطنين لها، وإقامة علاقات دولية من خلال شبكات التجارة غير المشروعة[١]. كما مول قطاع الكاكاو الإيفواري النشاط العسكري للحكومة والميليشيات المرتبطة بها، إذ تم استخدام أكثر من ٥٨ مليون دولار أمريكي من عائدات الكاكاو في المجهود الحربي للحكومة[٢].

ويعد التعدين الحرفي الذي يقوم به عمال مناجم فرديون، بمستويات إنتاج واستثمار رأسمالي منخفضة، وآلات ومعدات محدودة، من أبرز أهداف الجماعات المسلحة في إفريقيا، حيث يمكنها الحصول على العوائد المالية من خلال النهب أو فرض الضرائب على الإنتاج أو النقل والحماية. وتعد جماعة نصرة الإسلام والمسلمين من أبرز الجماعات التي تستهدف قطاع التعدين بدول قلب الساحل لاسيما بوركينافاسو، إذ تفرض ضرائب مقابل توفير الأمن أو على الأقل عدم التدخل في مواقع التعدين، كما تشارك أحيانا بشكل مباشر في أنشطة التعدين. ومن جانبها استهدفت جماعات الدفاع عن النفس (جماعة Mai Mai Yakutumba وجماعة Mai Mai Malaika وجماعة رايا موتومبوكي) قطاع التعدين في الكونغو الديمقراطية، الذي يشكل مصدر تمويل لميليشيات ليندو التعاونية من أجل التنمية الاقتصادية في الكونغو، وعلى خلاف ذلك، حوّلت بعض الجماعات المسلحة مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تركيزها الاقتصادي من قطاع التعدين الحرفي إلى أنشطة اقتصادية أخرى كالزراعة وتأجير الأراضي[٣].

وهذا يؤكد على أن وفرة الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها، خاصة إذا كان من السهل الوصول إليها واستغلالها، أو وجودها يوفر أكثر من طريق للحصول على العوائد المالية، تكون لها علاقة مباشرة بالنزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا. فمن خلال الضرائب على الإنتاج والنقل والتأمين، إلى جانب النهب وإيجارات الاستغلال أو البيع عبر التصدير أو التهريب للخارج، تحصل الأطراف المتنازعة على التمويل الذي يعزز قوتها مما يطيل أمد النزاعات المسلحة، أي كلما زاد العائد الاقتصادي، كلما زادت حدة النزاع أو احتمالات نشوب صراع عنيف، فإيرادات الموارد الكبيرة تعمل على إنشاء حافز القتال وتكوين السلطة التي تمكنهم من القدرة على النهب، كما يلاحظ أنه من خلال نهب الموارد الطبيعية تحقق القيادات الثراء، لذا من غير المستبعد أن تحرص الأطراف المتنازعة وبخاصة الجماعات المسلحة على استمرار الحرب عوض تسويتها والتخفيف من حدتها حتى تستمر عملية النهب، كما يمكنها أن تلجأ إلى العقود الآجلة للحصول على التمويل، من خلال بيع الحقوق المستقبلية للموارد إلى شركة أو حكومة ما. فقد حصلت شركة فاغنر Wagner مقابل مساعدتها إفريقيا الوسطى وليبيا ومالي والسودان على حقوق التعدين، ومنحت حكومة إفريقيا الوسطى شركة بوا روج في عام ٢٠٢١ امتيازا لقطع الأشجار لثلاثين عاما[٤]. وبالتالي فالموارد الطبيعية يمكن أن تلعب دورا هاما في النزاعات المسلحة، فقد كانت في أحوال كثيرة وسيلة لتمويل الحرب، كما أن النزاعات المسلحة تم استغلالها أيضا كوسيلة للوصول إلى الموارد[٥]. وعندما يتم تركيز النزاعات المسلحة غير الدولية في منطقة معينة لها خصوصيات تميزها عن باقي مكونات الدولة، قد تعزز المحاولات الانفصالية[٦].

الفرع الثاني

الرغبة في الحصول على الموارد الطبيعية

تشكل الرغبة في الحصول على الموارد الطبيعية من العوامل المؤثرة في علاقتها بالنزاعات المسلحة غير الدولية بإفريقيا، ويمكن ملاحظة ذلك في التنافس بين الدول عليها لتلبية متطلباتها وحاجياتها من الموارد الضرورية لاستمرار قوتها وتطورها الاقتصادي، أو من أجل الوصول إليها كموارد أساسية للعيش كالمياه أو الطاقة وغيرها. لأن استغلال الموارد الطبيعية أو التنافس على امتلاكها قد يؤدي إلى نشوب نزاعات مسلحة. حيث تفيد دراسات الأمم المتحدة بأن أكثر من 40 بالمائة من الصراعات الداخلية المسلحة، على مدى الستين عاما الماضية، ارتبطت بالتنافس على امتلاك الموارد الطبيعية[٧].

فالقوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا والدول الأوروبية إلى جانب الصين تتنافس على الموارد الطبيعية الإفريقية للحصول عليها لتلبية حاجياتها، على سبيل المثال يكتسي النفط الإفريقي أهمية استراتيجية بالنسبة لأمريكا، ومن ثم فهي لا تتورع عن استخدام كل الوسائل بغض النظر عن مدى مشروعيتها من أجل السيطرة على هذا المورد الاستراتيجي الحيوي، كما أصبح النفط منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو ما يجمع الصين وإفريقيا معا. ومن جانبها تؤدي ندرة الموارد إلى الصراع من خلال التظلم، حيث يؤدي توفر هذه الموارد في بعض المناطق وندرتها في مناطق أخرى إلى خلق تفاوت اقتصادي من شأنه أن يسهم في تأجيج التوترات والصراعات، كما يزيد خيبة أمل المواطنين من قادة الدولة، خيبة يمكن أن تتحول الى تظلم الذي بدوره يؤدي إلى صراع عنيف، لذا فندرة الموارد غالبا ما تكون مصدرا للنزاع، لأنه وفقا لمدرسة التظلم، تؤدي ندرة الموارد المتجددة إلى الصراع وعدم الاستقرار، بسبب ضعف الرأس المال الاجتماعي لعدم قدرته على إيجاد حلول مبتكرة لندرة الموارد[٨].

وبما أن الآثار المهمة للتغيرات المناخية المتسارعة تزيد من الحاجة إلى الموارد الطبيعية الرئيسة للمجتمعات، كالمياه والأراضي الزراعية إضافة إلى المعادن، فمن المتوقع أن تزيد مكانة الندرة ضمن أبرز العوامل التي تؤثر في ديناميكية العلاقة بين النزاعات المسلحة غير الدولية والموارد الطبيعية في إفريقيا، بسبب زيادة الصراعات والعنف وغيرها من أنواع المواجهات أو الاضطرابات الداخلية وتفاقمها بما يتجاوز الحروب الأهلية بحيث يتسع نطاق أطرافها لتتحول إلى نزاعات مسلحة بين الدول من أجل الموارد الطبيعية.

---

[١] موقع منبر الدفاع الإفريقي، حكومات الظل: بالابتزاز المقنع في صورة ضرائب، الجماعات الإرهابية تبتغي السيطرة على المناطق الواقعة في قبضتها، المجلد ١٨ – العدد ٢، ص ٢٤.

[2] United Nations Environment Programme, From Conflict to Peacebuilding: The Role of Natural Resources and the Environment. Editor : Silja Halle, 2009, P 14.

[3] Ken Matthysen & Erik Gobbers, Armed Conflict, insecurity, nd mining in estern DRC : Reflections on the nexus between natural resources and armed conflict, IPIS, Antwerep 2022, P 16 & 17 & 19 & 20.

[٤] موقع منبر الدفاع الإفريقي، سرقة الخشب الصلب الثمين يفاقم غياب الأمن في إفريقيا الوسطى، مرجع سابق، ص ٤٨.

[٥] معمر محمد رضا ومختاري فيصل، وفرة وندرة الموارد الطبيعية، ترسخ الأنظمة أو النخب الفاسدة، تزايد حدة الصراع في المجتمع. المجلة الجزائرية لاقتصاديات الإدارة، المجلد ١٢ – العدد ٢، ٢٠١٩، ص ٢٣ و٢٥.

[6] Philippe Hugon, Le rôle des ressources naturelles dans les conflits armés africains, Hérodote, n° 134, La Découverte, 3e trimestre 2009, P 63.

[٧] موقع أخبار الأمم المتحدة، التنافس على الموارد الطبيعية يغذي العنف ويطيل أمد الصراعات المسلحة، تاريخ النشر: 17/10/2018، تاريخ الاطلاع: 10/10/2025، للاطلاع انظر: https://news.un.org/ar/story/2018/10/1019462.

[٨] معمر محمد رضا ومختاري فيصل، وفرة وندرة الموارد الطبيعية، ترسخ الأنظمة أو النخب الفاسدة، تزايد حدة الصراع في المجتمع، مرجع سابق، ص ١٦.

وبالتالي زيادة خطر تدخل الأطراف المتحاربة في سلاسل توريد المعادن، هذا التدخل قد يكون في مواقع التعدين، أو خلال مرحلة النقل وحتى أثناء التجارة[١]. فالدولة من المفترض أن يكون لها وجود وسيطرة فعلية على مواقع التعدين وطرق النقل والتجارة، وأثناء الحروب قد تتحول الأمور إلى فيها اقتصاديات الحروب بتدخل الجيش في مواقع التعدين ونقل المعادن، وهذا الدور لم يعد يقتصر على القوات الحكومية بعدما أصبحت الجماعات المسلحة هي الأخرى تسيطر على مواقع التعدين وتنظم عمليات النقل في مناطق سيطرتها، وهو ما يمكن ملاحظته في شرق الكونغو الديمقراطية، حيث تسيطر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري على مناجم واليندو بيندي، ووجود متمردي تحالف القوى الديمقراطية في مناجم في المنطقة الحدودية مع شمال كيفو[٢].

المطلب الثاني

ديناميكية العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا

إن العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا، متعددة الأبعاد ومعقدة، ويمكن التمييز في هذا الصدد بين مسارين، إما المساهمة في اندلاع النزاعات المسلحة غير الدولية، أو استدامتها.

الفرع الأول

دور الموارد الطبيعية في نشوب النزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا

بالرغم من أن الصراع على المواد الخام الحيوية والقيمة ممارسة ضاربة في القدم، إلا أنه خلال الحرب الباردة نادرا ما كان الصراع على الموارد قضية محورية، لكن مع نهايتها عادت صراعات الموارد إلى الواجهة[٣]. وتعد إفريقيا من القارات التي عرفت نزاعات مسلحة سببها الموارد، فقد شكل توافر الماس والنفط وبدرجة أقل المياه والأخشاب الثمينة وغيرها، نقمة ولعنة أكثر منها نعمة على العديد من الدول، حيث تم نهبها سواء بطرق قانونية أو غير مشروعة، من أجل الحصول على عوائدها المالية، مما أدى إلى نتائج تنموية سلبية، بما في ذلك ضعف الأداء الاقتصادي، وانهيار النمو، وارتفاع مستويات الفساد، والحوكمة غير الفعالة، وتفاقم العنف السياسي[٤]. وهو ما يؤكده جانب من الفقه الدولي في ظل نظرة الاقتصادي السياسي الحديثة للنزاعات المسلحة والموارد الطبيعية، إذ يرى أن الموارد الطبيعية أحد الأسباب الرئيسية لقيام النزاعات المسلحة لا سيما غير الدولية[٥].

شكل الجشع، النهب والتظلم من مبررات نشوب النزاعات المسلحة غير الدولية حول الموارد الطبيعية في إفريقيا، وبالتالي فدول القارة التي توجد بها موارد طبيعية وتعتمد عليها بشكل كبير دون أن تحقق تطور اقتصادي، مهددة بحروب الموارد الطبيعية، لاسيما إن كانت هناك مظالم أو جشع مع التحريض على الانفصال وغيرها. لأن تهميش المجموعات الأقل قوة في المجتمع من حيث المساواة في الوصول إلى الموارد التي تتركز أحيان في أيدي نخبة قليلة، بينما يتعرض الآخرون لندرة أكبر، يشكل محفزا للنزاعات وأعمال العنف في إفريقيا[٦]. حيث يكون الهدف هو الحصول على الموارد الطبيعية الضرورية للعيش لاسيما عند زيادة الطلب عليها نتيجة التزايد السكاني وما يصاحبه من زيادة مستويات الاستهلاك، أو بسبب تدهورها أو استنفادها نتيجة التغيرات البيئية أو سوء استغلالها وإدارتها وتوزيعها غير المتكافئ. كما تعد الرغبة في نهب الموارد مقابل عوائدها المالية، من مسببات اندلاع النزاعات المسلحة غير الدولية، مما يؤكد على أن التنافس للسيطرة واحتكار استغلالها كالبترول الماس المعادن يؤدي حتما إلى قيام نزاعات مسلحة[٧]. لأن الندرة وتناقص فرص الحصول على الموارد المتجددة تزيد من الإحباط، الذي يخلق الشكاوى ضد الدولة، ويضعف المجتمع المدني، ويؤدي إلى فرص التمرد[٨].

من هذا المنطلق، يمكن للنزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا تندلع بسبب الوفرة المحلية للموارد القيّمة، مقترنةً بالفقر المدقع أو انعدام فرص الحصول على أشكال أخرى من الدخل، التي تُحفّز محاولات الاستيلاء على الموارد بالقوة؛ عن طريق السيطرة على الأراضي أو الوصول إلى السلطة. كما يمكن أن تحدث النزاعات حول الاستخدام المباشر للموارد بما في ذلك الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية، خاصة عندما يتجاوز الطلب المحلي على الموارد العرض المتاح، أو بالأحرى الندرة بفعل الكوارث الطبيعية أو الضغط الديموغرافي، وهو ما توضحه الحالة في دارفور، بالرغم من أن أسباب الصراع في دارفور عديدة ومعقدة، فقد وجد تحليل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصراع أن تقلبات المناخ، وندرة المياه، والفقدان المستمر للأراضي الخصبة كانت من العوامل الأساسية[٩]. ومن المرجح أن تتعرض الدول الإفريقية التي تعتمد اقتصاداتها على تصدير موارد طبيعية معينة للحروب الأهلية، إن لم تخلق توليد فرص الشغل، علاوة على ذلك، غالبا ما تكون حكوماتها منفصلة عن احتياجات شعوبها، لأنها تعتمد على الموارد بدلا من الضرائب، وغموض إدارة الإيرادات والفساد. أما النزاعات الانفصالية التي تعد من الحالات السائدة في إفريقيا، قد تحفزها الموارد الطبيعية عندما ينظر إلى الغرباء أي الحكومات وشركات التعدين، على أنهم يأتون للمنطقة يستخرجون الموارد دون تقاسمها، إذ نجد أن توزيع المنافع والتأثيرات الخارجية

---

(1) Matthysen, Ken & Spittaels, Steven. Mapping artisanal mining areas and mineral supply chains in eastern DR Congo: Impact of armed interference & responsible sourcing, International Peace Information Service vzw, Antwerp, April 2019. P 15.

(2) Ken Matthysen & Erik Gobbers, Armed Conflict, insecurity, and mining in estern DRC, op cit, P 17 & 18.

(3) Michael T. Klare, Barry S. Levy, MD, MPH, and Victor W. Sidel, MD. The Public Health Implications of Resource Wars. American Journal of Public Health. September 2011, Vol 101, No. 9, P ١٦١٦.

(4) Jonathan Di John, The 'Resource Curse': Theory and Evidence (ARI), Real Instituto Elcano (Royal Institute), ARI 172/2010, Posted on 15/12/2010, Accessed on 24/10/2025,See https://www.realinstitutoelcano.org/en/analyses/the-resource-curse-theory-and-evidence-ari/, P 1.

(٥) وفاء دريدي، أثر النزاعات المسلحة على الموارد الطبيعية، مجلة البحوث والدراسات، المجلد ١٩ – العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٢٦٢.

(٦) صبحي رمضان فرج سعد، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الرابع – العدد الثالث عشر، أكتوبر ٢٠٢١، ص ٣٠٠ و٣٠١.

(٧) وفاء دريدي، أثر النزاعات المسلحة على الموارد الطبيعية، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

(٨) معمر محمد رضا ومختاري فيصل، وفرة وندرة الموارد الطبيعية، ترسخ الأنظمة أو النخب الفاسدة، تزايد حدة الصراع في المجتمع. مرجع سابق، ص ١٧.

(9) United Nations Environment Programme, From Conflict to Peacebuilding, op cit, P 8 & 9.

غذى الانفصالية في بيافرا والتمردات في دلتا بنيجيريا، وكابيندا بأنغولا، ويُعدّ جنوب السودان، بصراعه على النفط والمراعي والماشية، مثالًا على كيفية مساهمة السيطرة على الموارد في أجندات الانفصال(١).

الفرع الثاني

دور الموارد الطبيعية في استدامة النزاعات المسلحة غير الدولية وتوسيع نطاقها

أحيانا لا يكون للموارد الطبيعية أي دور في اندلاع النزاعات المسلحة غير الدولية، لكن هذا لا يعني أنه ليست هناك علاقة بينهما، حيث يعتبر جانب من الفقه الدولي في ظل نظرة الاقتصادي السياسي الحديثة للنزاعات المسلحة والموارد الطبيعية، أن الموارد الطبيعية من أسباب تفاقم واستمرار النزاعات المسلحة غير الدولية(٢). ومن ثم فنقمة الموارد الطبيعية على الدول الإفريقية إن لم تكن سببا في اندلاع النزاعات المسلحة غير الدولية، فإنها تزيد من إطالة أمدها وتوسع نطاقها لاسيما إذا كان من السهل الاستيلاء عليها واستغلالها، كونها توفر للأطراف وبخاصة المتمردين من خلال عوائدها المالية التي تساعدها على مواصلة القتال عوض هزيمتهم أو إجبارهم على الاستسلام. فبمجرد اندلاع الصراع، قد تُستغل الموارد الاستخراجية لتمويل القوات المسلحة، وهذا يطيل مدة الصراع بسبب توافر التمويل، أو تتعقد بسبب الجهود المبذولة للسيطرة على المناطق الغنية بالموارد(٣).

وتعتبر نهاية الحرب الباردة من الأحداث التي وطدت العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا، كونها جعلت الأطراف المتحاربة تبحث عن بدائل للتمويل الذي كانت تحصل عليه من القوى الدولية؛ الجماعات المسلحة لجأت إلى السرقة والاختطاف مقابل الفدية، بينما فرضت الحكومات الضرائب، إلى جانب استغلال الموارد بمختلفة أنواعها بالنسبة للطرفين. عدم وجود نزاعات مسلحة حول الموارد خلال الحرب الباردة، في حين كانت الاعتبارات السياسية وإيديولوجية سببا لتأجيجها، يؤكد على أن للموارد الطبيعية من العوامل التي ساعدت في إذكاء وإطالة وزيادة نطاق النزاعات المسلحة التي اندلعت أثناء أو بعد الحرب الباردة، لدورها الحيوي في تمويل الأطراف المتحاربة. وبالرغم من أن الماس لم يكن سببًا للحروب الأهلية في سيراليون وأنغولا، إلا أنه كان مصدر تمويل رئيسي، مما سمح باستمرار القتال(٤). كما أدت المعادن الأخرى إلى إذكاء النزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا، فقد عانت سيراليون والكونغو الديمقراطية وليبيريا وأنغولا من حروب مروعة، كان الماس عامل رئيسي فيها، فقد دمرت الدول بسبب النخب المفترسة التي تستخدم سيطرتها على الموارد للإثراء وتجهيز الجيوش المستخدمة(٥).

بحسب الأمم المتحدة، فقد مولت عائدات الموارد ٧٥ بالمائة من الحروب الأهلية الإفريقية منذ العام ١٩٩٠، في جمهورية إفريقيا الوسطى ساعدت المعادن الجماعات المسلحة والميليشيات في إطالة أمد النزاع، وفي ليبيريا، هناك من يرى أن نقطة التحول في الحرب كانت أواخر التسعينات بعد وصول تايلور للحكم، الذي منح الحكومة سلطات شاملة للسيطرة على الموارد الطبيعية، كما لجأ لاستغلال حقول الماس والأخشاب، التي كانت أرباحها مسؤولة عن استمرار العنف وعدم الاستقرار(٦). بينما يسعى الإرهابيون المتمركزون في منطقة الساحل إلى توسيع عملياتهم بدخول الدول الساحلية في غرب إفريقيا، فجماعة نصرة الإسلام والمسلمين تعتقد أنها ستنجح في المجتمعات الساخطة بالبنين وساحل العاج وغانا وتوغو، في حين أصبح منتزه دبليو الوطني بالبنين ملاذا للجماعات الإرهابية(٧).

بالنسبة لأنغولا، مكنت الموارد الطبيعية الطرفين من المشاركة في القتال المطول، وتمتع قادة كلا الجانبين بثروة هائلة، بفضل عائدات النفط البحري، عززت حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا قواتها المسلحة، بينما سمحت عائدات الماس لحركة يونيتا بشراء الأسلحة، فقد هربت الحركة ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ ما قيمته ١٠٠ و٣٠٠ مليون دولار أمريكي، وحققت في العام ١٩٩٤ ما بين ٦٠٠ و٧٠٠ دولار أمريكي(٨). وهذا دفع يونيتا إلى تجاهل انتخابات ١٩٩٢ ومقتضيات بروتوكول لوساكا، وهو ما يؤكد دور الموارد في إطالة النزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا وعرقلة تسويتها. بينما يُعدّ القصدير (الكاسيتيريت)، والتنتالوم (الكولتان)، والتنغستن (الولفراميت)، والذهب المعادن المُؤججة للحرب الأهلية في كيفو(٩).وفي سيراليون، تورط أعضاء المجلس العسكري في تهريب الماس(١٠). وإلى جانب غسل أموال الماس، باع المجلس في ظل تركيز الصراع على مناطق تعدين الماس لتحقيق الربح، عقد إيجار لمدة خمسة وعشرين عاما لصالح شركة برانش إنرجي التابعة للشركة العسكرية الخاصة Executive Outcomes، مقابل ذلك دافعت الشركة على العاصمة فريتاون وطردت الجبهة المتحدة الثورية من مناطق إنتاج الماس، بينما سيطرت الجبهة على غالبية مناطق تعدين الماس شرق البلاد، وقُدِّر دخلها السنوي من الماس بنحو ١٢٥ مليون دولار أمريكي(١١).

---

(1) Philippe Le Billon, The political ecology of war: natural resources and armed conflicts, Political Geography, 20 (2001) 561–584. P 574.

(٢) وفاء دريدي، أثر النزاعات المسلحة على الموارد الطبيعية، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

(3) United Nations Environment Programme, From Conflict to Peacebuilding, op cit, P 8.

(4) Andrew Granta, The Kimberly Process at ten: Reflections on a decade of efforts to end the trade in conflict diamonds, This chapter first appeared in High-Value Natural Resources and Peacebuilding, edited by P. Lujala and S.A. Rustad, June 2012, P 159.

(٥) معمر محمد رضا ومختاري فيصل، وفرة وندرة الموارد الطبيعية، ترسخ الأنظمة أو النخب الفاسدة، تزايد حدة الصراع في المجتمع. مرجع سابق، ص ٢٦.

(٦) وفاء محداب، الموارد الطبيعية كآلية لتحويل النزاعات المسلحة: دراسة في تحويل النزاع في ليبيريا، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي – برلين، العدد العاشر، مارس ٢٠٢١، ص ٨٦ و٨٧.

(٧) موقع منبر الدفاع الإفريقي، مرتع الإرهاب في العالم نظرة عامة على ويلات التطرف العنيف في القارة الإفريقية، المجلد ١٨ – العدد ١، ص ١١.

(8) Andrew Granta, The Kimberly Process at ten: Reflections on a decade of efforts to end the trade in conflict diamonds, op cit, P 170.

(9) Grace Harris & Ebonie Kibalya and Lea Gruber, Special Report: Conflict Minerals in the DR Congo, Published on 09/06/2025, Accessed on 20/11/2025, https://www.genocidewatch.com/single-post/special-report-conflict-minerals-in-the-drc.

(10) Alfred B. Zack-Williams, Sierra Leone After the End of the Armed Conflict, Cadernos de Estudos Africanos, 2, 2002 , P 7.

(11) Andrew Granta, The Kimberly Process at ten: Reflections on a decade of efforts to end the trade in conflict diamonds, op cit, P 166 & 162.

المطلب الثالث

التداعيات المترتبة عن علاقة الموارد الطبيعية بالنزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا

في ظل العلاقة الوطيدة بين النزاعات المسلحة غير الدولية والموارد الطبيعية في إفريقيا، والتي تتمحور حول اندلاع أو تأجيج هذه النزاعات، انعدم الأمن في إفريقيا، بسبب زيادة الخسائر في الأرواح البشرية وأعداد النازحين واللاجئين، وتقويض السلطة الحكومية، كما دمرت البنية التحتية والممتلكات وسبل العيش بمختلف أنواعها بما فيها الموارد الطبيعية.

الفرع الأول

الخسائر في الأرواح البشرية والممتلكات والموارد الاقتصادية

خلفت النزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا آثار مأساوية، كونها تسببت في وفيات تفوق ما تسببه الكوارث والأزمات التي تشهدها القارة، كونها دمرت المجتمعات وساعدت في انتشار الأمراض، وأجبرت المدنيين على النزوح أو اللجوء. جزء كبير من هذه المأساة يعود إلى الدور الذي لعبته الموارد في تحفيز الأطراف على القتال، التي زادت من حدة وشدة الهجمات بهدف تحقيق الانتصار لاسيما في المناطق الغنية بالموارد، لتوفرها على التمويل الكافي بفضل العوائد المالية للموارد الطبيعية لتحقيق أهدافها، أو بسبب الرغبة في الوصول إلى الموارد من أجل عوائدها المالية أو كونها موارد أساسية للعيش، وهذا ما يولد المزيد من العنف. وهي الغاية التي جعلت من حروب الموارد تستهدف المدنيين غير المقاتلين، وتنتهك حقوقهم الإنسانية من خلال العبودية، وعمالة الأطفال، وغيرها من الممارسات اللاإنسانية التي تُسبب الإصابات والأمراض والوفيات[١].

ونشير في هذا الصدد إلى دارفور، التي اندلعت فيها الحرب سنة ٢٠٠٣ بين الحكومة من جهة وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة من جهة أخرى، بسبب الجفاف المتكرر والتقلبات المناخية وندرة المياه والفقدان المستمر للأراضي الخصبة، فقد قتل أكثر من ٣٠٠ ألف شخص وتشريد أكثر من مليوني شخص[٢]. وفي سيراليون حيث زادت عوائد الماس من حدة الحرب الأهلية التي انتهت في يناير ٢٠٠٢، ارتكبت الأطراف المتحاربة أعمالا وحشية سقط على إثرها حوالي ٧٥ ألف قتيل ونحو مليوني نازح[٣]. وفي ذات السياق، عرفت منطقة الساحل والصحراء تركز عمليات العنف بين القوات الحكومية وتنظيم الدولة الإسلامية بالساحل وجبهة نصرة الإسلام والمسلمين قرب مواقع تعدين الذهب الحرفي، فقد كانت الجبهة وراء ٣٧٪ من الحوادث المسجلة في عام ٢٠٢١[٤]. كما تسبب النزاع بشرق الكونغو حتى غشت ٢٠٢٤، في أكثر من ١,٥ مليون نازح بجنوب كيفو، أما في شمال كيفو بلغ عدد الناحين داخلياً ٢,٥٣ مليون نازح حتى مايو ٢٠٢٤، وبين سبتمبر ٢٠٢٣ وغشت ٢٠٢٤ تم تسجيل أكثر من ١٤٠٠ وفاة بين المدنيين في حوادث مرتبطة بالجماعات المسلحة بشمال كيفو، وبحسب التقارير حتى فبراير ٢٠٢٥ أسفر القتال العنيف عن مقتل أكثر من ٢٩٠٠ شخص وإصابة أكثر من ٣٠٠٠ آخرين مع تشريد أكثر من ٥٠٠ ألف شخص[٥]. جرائم تنسب إلى الأطراف المتنازعة وعلى رأسها حركة ٢٣ مارس، وميليشيا ليندو (CODECO) التي ارتكبت خلال السنوات الأخيرة فظائع في مقاطعة إيتوري[٦]. وعندما تكون مواقع النازحين مكتظة وتفتقر للخدمات الأساسية، تنتشر الأمراض ويزيد الضغط على الموارد والمساعدات المحدودة، مما يخلق أو يزيد من التوترات لاسيما بين النازحين والمجتمعات المضيفة، إضافة إلى تأجيج وزيادة خطر الصراع. وهذا يعني أن هذه النزاعات المسلحة من شأنها أن تؤدي بطريق غير مباشرة إلى خسائر في الأرواح البشرية، نتيجة التوترات التي تساهم في نشوبها أو تزيد من حدتها.

وتمتد التداعيات المترتبة عن النزاعات المسلحة إلى سبل العيش والبنية التحتية والممتلكات الاقتصادية التي لا يمكن الاستغناء عنها، لا سيما في المناطق التي تعتمد على سبل عيش وممتلكات وبنية تحتية حساسة للنزاعات المسلحة. حيث تضر لعنة الموارد بسهولة الحصول على الموارد والسلع والاقتصاد الوطني، من خلال تعزيز الفساد وتغذية العنف والتمرد، حتى صار يطلق عليها موارد الصراع[٧]. وهذا يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، بفعل تراجع العوائد المالية للموارد الطبيعية التي تنهبها الجماعات المسلحة، أو توظفها الدولة للإنفاق العسكري عوض تحقيق التنمية. ويكون ذلك بفعل التدمير العرضي والمتعمد للأصول المادية والبنية التحتية، وصعوبة الوصول إلى الأراضي ومواقع التعدين إلى جانب الخدمات الأساسية، وتعطيل سلاسل التوريد وإمدادات الطاقة والروابط التجارية. وبالتالي تتدهور البيئة ويشرد السكان، وتزداد الفوارق الاجتماعية، وفقدان فرص الشغل والإنتاج، وينتشر البؤس والفقر، وتستفحل مظاهر اعتلال الصحة، وينعدم الأمن والاستقرار وتعاق التنمية المستدامة[٨]. في الكونغو الديمقراطية، أثر النزاع بين الجيش والجماعات المسلحة، بشدة على سبل العيش، من خلال تدمير البنية التحتية الحيوية، والخدمات الأساسية، وتقييد الوصول إلى الأراضي والأنشطة الزراعية[٩]. أما الحرب الأهلية التي شهدتها سيراليون دمرت الاقتصاد، والبنية التحتية، وتناقصت الإمدادات الغذائية، وأصبح الاعتماد اقتصاديا على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على قروض التنمية[١٠].

---

(1) Michael T. Klare, Barry S. Levy, MD, MPH, and Victor W. Sidel, MD. The Public Health Implications of Resource Wars. Op cit, P ١٦١٦.

(2) United Nations Environment Programme, From Conflict to Peacebuilding, op cit, P 9.

(3) Andrew Granta, The Kimberly Process at ten: Reflections on a decade of efforts to end the trade in conflict diamonds, op cit, P 167.

(4) Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), Non-State Armed Groups and Illicit Economies in West Africa, op cit, P 19 & 20.

(5) Katongo Seyuba, Climate, Peace nd Security in Eastern Democratic Republic of the Congo, SIPRI Insights on Peace and Security, No 2/2025, March 2025, P 4 & 5.

(6) Ken Matthysen & Erik Gobbers, Armed Conflict, insecurity, and mining in estern, op cit, P 17.

(٧) صبحي رمضان فرج سعد، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق، ص ٣٠١.

(٨) ادريس أكرم، الحماية الدولية للبيئة أوقات النزاعات المسلحة، أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا – جامعة محمد الخامس الرباط، ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ص ٥٤٢.

(9) Katongo Seyuba, Climate, Peace nd Security in Eastern Democratic Republic of the Congo, op cit, P 5.

(10) Leena Yumee, Blood Diamonds in Sierra Leone: How Colonialism Functions Today, Published on 29/1/2020, Accessed on 24/0/2025, See http://www.cpreview.org/articles/2020/11/blood-diamonds-in-sierra-leone-how-colonialism-functions-today.

الفرع الثاني
تقويض سلطات الدولة واستنزاف الموارد الطبيعية

كونها تفتت المجتمع من الداخل، تعد النزاعات المسلحة غير الدولية من أبرز التحديات التي تواجه سلطة الدولة على أراضيها لاسيما بالمناطق التي تزخر بالموارد الطبيعية، لأن الحروب بصفة عامة والحروب الحديثة على وجه التحديد، تعمل على خلق مساحات لانتشار الميليشيات والقوى المتمردة، وفتح المجال للصراعات الاثنية لضرب وحدة الشعوب، وزعزعة كيان الدولة وقوتها دون القضاء عليها(١).
وفي ظل أهمية الموارد الطبيعية كعامل لاندلاع النزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا أو يزيد من استمراريتها، فإن الجماعات المسلحة تستهدف مواطن تواجد هذه الموارد. ولتعزيز شرعيتها لدى المجتمعات المحلية وحرفي التعدين وعمال المناجم تقدم نفسها على أنها تحميهم من الجماعات المسلحة الأخرى أو السلطات الحكومية التي تطردهم من مناجم التعدين لصالح شركات التعدين، مما يساعدها على تقويض المؤسسات الحيوية للدولة لتحويلها إلى دولة فاشلة، وبالتالي تتحول الموارد الطبيعية من وسيلة لتحقيق التنمية إلى نقمة من شأنها أن تساعد في تقويض سلطة الدولة من الداخل، حيث تفقد هذه الأخيرة الإيرادات التي تأتي من الموارد، فلا تستطيع دفع رواتب الموظفين والجيش وتقديم الخدمات الأساسية، فتتحول من حاكم إلى متفرج. بينما تحصل الجماعات المسلحة على التمويل الذي تستغله لتقديم المساعدات الاقتصادية للمجتمعات المحلية، وهذا قد يجذب التدخل الأجنبي لاستغلال هذه الموارد، كما يمكنه أن يشجع على الانفصال لاسيما إن توفرت المبررات والحجج ذات الصلة بإثارة النزعة الانفصالية، ثم الدعم خارجي.
ونشير في هذا الصدد على سبيل المثال إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تصنف على أنها من أكثر دول العام هشاشة، لعدم قدرتها السيطرة فعليا على أراضيها وتوفير الأمن الأساسي والتنمية لمواطنيها في الشرق، حيث أصبحت الجماعات المسلحة تستغل السخط المحلي لإضفاء الشرعية على وجودها، لاسيما جماعات الدفاع عن النفس التي تستغل وجود جماعات مسلحة أجنبية إلى جانب هشاشة الدولة في المقاطعات الشرقية، مثل ميليشيا القوة الوطنية والتكاملية للكونغو التي تدعي حماية مصالح شعب بيرا من الهيما الذين يتنازعون معهم على ملكية الأراضي(٢). بينما تدعي ميليشيا ليندو حماية السكان المحليين من القوات الديمقراطية المتحالفة الأوغندية(٣).
ومن جانبها وضعت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين نفسها كمدافع عن مصالح مجتمع تعدين الذهب الحرفي، حيث تدعي أنها جاءت لمحاربة الظلم الذي تظهره السلطات تجاههم، كما تعدهم بالوصول إلى مناطق التعدين الغنية التي دفعتهم الدولة للخروج منها لصالح الشركات الغربية(٤).
ويترتب عن تقويض سلطات الدولة، ضعف المؤسسات وتعزيز حكم اللصوص، وتقويض الحكم الرشيد(٥).وتتحول العلاقة بين الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة من علاقة تكتيكية إلى شراكة باندماج المصالح الاقتصادية مع الأهداف السياسية والإيديولوجية، فتثار المخاطر الأمنية بسبب زيادة القدرات المشتركة التي تزيد من أنماط الجريمة والعنف كما ونوعا، مما يساعد الجماعات المسلحة في الحصول على تمويل ذاتي مستدام، إضافة إلى تجاوز العقوبات الدولية عبر الشبكات الإجرامية، وتزيد من تهريب الأسلحة. وبالتالي يعد هذا التحالف من أخطر العوامل التي تُقوّض سلطة الدولة، حيث تتحول الجماعات المسلحة إلى دولة داخل الدولة، نظير سيطرتها على الأراضي والموارد وبناء والاقتصادات غير الشرعية.
ونتيجة مركزية الغابات ومواقع التعدين وغيرها من مواقع الموارد الطبيعية ضمن مسار العمليات العسكرية، تدمر الأنشطة العسكرية الموارد الطبيعية، أما تقويض سيادة الدولة على أراضيها، يؤدي إلى انعدام سيطرتها على الموارد الطبيعية، وهذا يفتح الباب أمام سوء استغلالها والإفراط في استخدامها على نطاق واسع. فاقتصاد الحرب الذي تذهب عائداته إلى الجماعات المسلحة والمسؤولين الحكوميين أو النخب السياسية الفاسدة إلى جانب أمراء الحرب وغيرهم، يستوجب التوسع في الإنتاج التجاري. لذلك تركز الأطراف المتحاربة عملياتها العسكرية على المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، بهدف الاستيلاء عليها من أجل استغلالها الذي غالبا ما يؤدي نتيجة سوء الاستغلال والمبالغة فيه دون الحرص على تجديدها والعناية بها، إلى استنزافها وتدهورها وتدميرها. على سبيل المثال سببت الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٦، خسائر ملحوظة في موارد الحياة البرية، نتيجة الصيد الجائر وزيادة الطلب على اللحوم بالإضافة إلى القطع الجائر للأشجار(٦). كما يزعم أن تعدين الكولتان (تانتاليت كولومبو) الذي أجج الصراع بالبلاد، يهدد المناطق المحمية المُدرجة ضمن قائمة التراث العالمي، بالإضافة إلى الأفيال والغوريلا المُهددة بالانقراض(٧). لذلك أصبح الافتراس غير القانوني للموارد الطبيعية، السمة المميزة للجماعات المسلحة بما فيها الجماعات التي تدعي الدفاع عن النفس، وبمرور الوقت أصبح سببًا مهمًا للوجود، ويبدو في بعض الأحيان أنه حل محل العامل الأيديولوجي(٨).
ومن أجل بيع الخشب يتم قطع الأشجار أو بالأحرى إزالة الغابات، مما يؤدي إلى فقدان الغطاء النباتي وتدهور التربة وتراجع أعداد الحيوانات التي يتم اصطيادها للطعام أو التجارة غير الشرعية، وبالتالي تدمير التوازن البيئي وتقليل القدرة على التجدد، كما هو الحال في الموزمبيق حيث فقد متنزه غورونغوزا الوطني أكثر من ٩٠٪ من حيواناته خلال الحرب الأهلية التي استمرت ١٥ عاماً، حيث انخفضت أعداد الجواميس وفرس النهر والفيلة، لأن لحومها قدمت للجنود، فيما تم بيع عاجها لشراء الأسلحة والذخيرة(٩).كما سرع تهريب جماعة أنصار السنة الأخشاب من وثيرة قطع الأشجار، فحرم الحكومة والشعب من الموارد الطبيعية التي تشتد الحاجة إليها ونحو ١,٩٥ مليون

---

(١) أحلام طواهرية، تداعيات الحروب الجديدة على أمن وسيادة الدولة الوطنية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد ٧ – العدد ١، ٢٠٢٣، ص ٣٨٨.
(2) Ken Matthysen & Erik Gobbers, Armed Conflict, insecurity, and mining in, op cit, P 14 & 17.
(3) Huguet A., "RDC: En Ituri sous état de siege une milice fait la loi sur son territoire," La Libre, 21 January 2022, https://www.lalibre.be/dernieres-depeches/afp/2022/01/21/rdc-en-ituri-sous-etat-de-siege-une-milice-fait-la-loi-sur-son-territoireJTD4N2GD65D6PNEJIGUIM3VA3M/.
(4) Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), Non-State Armed Groups and Illicit Economies in West Africa, op cit, P 19.
(5) Ken Matthysen & Erik Gobbers, Armed Conflict, insecurity, and mining in estern DRC, op cit, P 17.
(٦) صبحي رمضان فرج سعد، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق ص ٣٠٨.
(7) Jason Switzer, Armed Conflict and Natural Resource : The case of the Minerals Sector, International Institute Enivrement Development, No 12, 2001, P13.
(8) Ken Matthysen & Erik Gobbers, Armed Conflict, insecurity, nd mining in estern DRC, op cit, P 15.
(٩) وفاء دريدي، أثر النزاعات المسلحة على الموارد الطبيعية، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

دولار أمريكي شهريا، وتسبب الإسراف في إزالة الغابات في فقدان سبل الرزق التقليدية، وفقدت الموزمبيق طيلة ١٥ سنة الأخيرة نحو ٤ ملايين هكتار من الغابات لأسباب منها قطع الأشجار دون تنظيم وعدم الالتزام بتدابير الاستدامة، وإعادة زراعة الأشجار المقطوعة[١].

المطلب الرابع

حوكمة إدارة الموارد الطبيعية لتحييد علاقتها بالنزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا

تعتبر العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة غير الدولية من المواضيع المثيرة للجدل في إفريقيا، لذا ينصب التساؤل حول كيف يمكن تحييد دور الموارد في اندلاع أو تأجيج هذه النزاعات، لحفظ الأمن الاستقرار.

الفرع الأول

تجنب مسببات نشوب النزاعات المسلحة غير الدولية ذات الصلة بالموارد الطبيعية

حتى تتجنب الدول الإفريقية أن تكون الموارد الطبيعية ضمن مسببات نشوب نزاعات مسلحة غير دولية، يجب أن تتخذ استجابات متعددة الأبعاد من شأنها تحييد العلاقة بينهما. إذا كان غياب التوزيع العادل لاستغلال الموارد الطبيعية وعوائدها المالية، من مبررات نشوب النزاعات المسلحة غير الدولية في إفريقيا، فإن الدول ملزمة بتبني إدارة عادلة وشفافة أساسها توزيع العائدات بشكل منصف، وتفادي سياسة الغرباء الذين يأتون لنهب الموارد ثم يرحلون، ومنح تلك المجتمعات امتيازات خاصة، كفرض ضرائب حول استغلال الموارد لصالح التنمية المحلية. وأن يتم هيكلة عقود استخراج الموارد وضمان شفافيتها، مع التطبيق الصارم لقوانين التعدين، بالإضافة إلى تشديد وتوسيع نطاق العقوبات المفروضة على تجار المعادن خارج القانون، وزيادة الضغط على الدول المجاورة لتعزيز شفافية الشركات، ومقاضاة المسؤولين الفاسدين المتورطين في التعدين غير القانوني[٢].

حتى لا تحمل المجتمعات المحلية السلاح ضد الدولة، بحجة سوء إدارة الموارد الطبيعية، يجب تعزيز الشفافية في حقوق الاستخراج وعمليات منح الامتيازات، وإشراكها في صفقات استثمار الموارد الطبيعية وعملياتها وإيراداتها. وهو ما يمكن ملاحظته في ليبيريا، حيث يسعى صندوق بناء السلام الأممي المساعدة في تحسين إدارة عقود الموارد وآليات شكاوى المجتمعات المحلية لتخفيف التوترات التي قد تؤدي إلى نشوب النزاعات، بينما يسعى الإتحاد الإفريقي إلى تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في قطاع الصناعات الاستخراجية، من خلال اعتماده رؤية التعدين الأفريقية عام ٢٠٠٩، وخطة عمل عام ٢٠١١، ودليل رؤية التعدين القطرية عام ٢٠١٤[٣]. ولمنع تحول الموارد الطبيعية إلى أحد أبرز مسببات النزاعات المسلحة، سيكون من المهم أن تكشف الدول عن إيراداتها من النفط والغاز والمعادن، وكيفية إنفاقها، حتى يمكن للمواطنين مساءلة حكوماتهم حول إدارة هذه الثروات[٤]. والدول التي لم تطبق معايير المبادرة (ناميبيا وجنوب إفريقيا)، إلى جانب الدول التي تم إيقافها (الكاميرون وإفريقيا الوسطى وأثيوبيا وساوتومي وبرينسيب) يجب أن تتفاعل مع المبادرة بالانضمام لها أو تتجنب عدم كفاية مشاركة أصحاب المصلحة بها مع المبادرة[٥]. لأن هذا يقلل احتمالات استغلال الموارد الطبيعية من قبل النخب الفاسدة أو الجماعات المسلحة، وسوء الإدارة التي تؤدي إلى مظالم وصراعات، ومن ثم اندلاع الحروب الأهلية.

وبحسب المالتوسيون الجدد، تعد الفجوة بين النمو السكاني وتوافر الموارد الطبيعية، من مسببات الإحباط والتمرد والصراع، لأن التوافر المادي للموارد محدود وإذا زادت الفجوة بين الطلب والتوافر فإن الندرة والمنافسة والعنف ستنشأ[٦]. وهذا يدل على أنه يجب معالجة الفجوة بين النمو الديمغرافي وندرة الموارد الطبيعية الضرورية للعيش باعتماد سياسات تمكن الاستدامة وتجنب الاستغلال المفرط الذي يؤدي إلى تفاقم التوترات. لأن الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل مستدام وبطريقة شفافة يمكن أن يساعد في تقليل الضغط الذي يسبب النزاعات، ومن ثم زيادة فرص بناء السلام أو الحفاظ عليه. كما يمكنها تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل وتمويل الخدمات الأساسية، بدلاً من أن تكون مصدراً للفساد وعدم المساواة. ويمكن الاستثمار في التكنولوجيات الزراعية وتحلية المياه، من أجل تخفيف الضغوطات على الموارد الطبيعية وبخاصة مصادر المياه والأراضي الصالحة للزراعية نتيجة النمو الديمغرافية، وبالتالي تجنب مسببات الصراعات.

الفرع الثاني

الحد من دور الموارد الطبيعية في زيادة تأجيج النزاعات المسلحة غير الدولية بإفريقيا

إن الحد من تهريب الموارد الطبيعية خلال النزاعات المسلحة غير الدولة بهدف الحصول على عوائدها المالية، من شأنه أن يساعد في التخفيف من وطأتها، لدورها في تقويض حصول الجماعات المسلحة على التمويل، باستهداف سيطرتها على مواقع التعدين ومعاقلها في الغابات وغيرها، مثل بوركينافاسو التي تستهدف مواقع تعدين الذهب الحرفي في مناطق سيطرة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بغارات جوية للحد من دور تعذين الذهب في تمويلها[٧].

كما يمكن للدول أن تلعب دورا مهما في هذا الصدد، برفضها التعامل مع الجماعات المسلحة بخصوص تجارة الموارد الطبيعية، وسن قوانين تلزم الشركات الوطنية لتحديد مصادر الموارد الطبيعية المستخدمة في منتجاها، والتخلص من موارد النزاعات المسلحة، وهو ما تأخذ به الولايات المتحدة حيث يلزم القانون الشركات بتحديد مصدر المعادن التي تستخدمها في منتجاتها والتخلص من معادن

---

[١] موقع منبر الدفاع الإفريقي، مخاوف السلطات من تمويل تمرد كابو ديلجادو بقطع الأشجار بطرق غير قانونية، مرجع سابق.

[2] Grace Harris & Ebonie Kibalya and Lea Gruber, Special Report: Conflict Minerals in the DR Congo, op cit.

[3] Jonathan Rozen, From Curse to Blessing: How Africa's Natural Resources Can Build Peace, Published on 211/07/2016, Accessed on 22/1/2025 See https://climate-diplomacy.org/magazine/conflict/curse-blessing-how-africas-natural-resources-can-build-peace.

[٤] الموقع الإلكتروني لتحالف الشفافية في الصناعات الاستخراجية، مبادرة الشفافية، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/١١/٢٦، للاطلاع انظر: https://tceiy.org/eiti/.

[5] Website of EITI, Global implementation of the EITI Standard,See https://eiti.org/countries.

[6] Agha Bayramov, Review. Dubious nexus between natural resources and conflict, Journal of Eurasian Studies, 9 (2018). (72 - 81), P 74.

[7] Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), Non-State Armed Groups and Illicit Economies in West Africa, op cit, P 18.

الصـــراعات[1]. وفيما يخص دول الجوار يمكنها تشـــدد الرقابة على الحدود لمنع تهريب الأخشـــاب والمعادن. أما المنظمات الدولية الحكومية، يمكنها فرض العقوبات على المتورطين في التجارة غير المشـــروعة للموارد الطبيعية أثناء النزاعات المســـلحة غير الدولية، وتطوير الإجراءات والبرامج الخاصة بتتبع سلاسل توريد الموارد بهدف تحييد تدخل الجماعات المسلحة فيها.

لأجل وقف الاتجار بالموارد الطبيعية خلال النزاعات المســـلحة غير الدولية من طرف الجماعات المســـلحة المتمردة وغيرها من النخب الفاسدة، تم إنشاء عملية كيمبرلي في العام ٢٠٠٠ من أجل إصدار الشهادات بهدف منع تجارة الموارد الطبيعية الممولة للنزاعات المسلحة من دخول الأســـواق العالمية، من خلال فرض إجراءات التحقق والتجارة، وقد جعلت هذه الحوكمة من الصـــعب على الماس الممول للصراع أن يشق طريقه إلى السوق العالمية، وإزالة الأحجار الكريمة كمصدر لتمويل الصراع العنيف[2]. وعلى الدول الإفريقية التصدي لحكومات الظل التي تقيمها الجماعات المسلحة باتباع نهج شـامل للحلول العسكرية بهدف القضـاء على قوتها العسـكرية، والحلول غير العسكرية كتعزيز مؤسسـات الدولة، حل المظالم الاقتصـادية، وتوفير بدائل اقتصـادية ناجحة، لإفساد جاذبية وفعالية حكومات الظل التي تقيمها القوات غير النظامية.

الخاتمة

في ظل الأهمية التي تحظى بها الموارد الطبيعية والنزاعات المسـلحة، تعتبر العلاقة بينهما من بين المواضـيع المثيرة للجدل في إفريقيا، وفي هذا الإطار فقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن وفرة الموارد الطبيعية المقرونة بالفقر والندرة تعد من أسباب نشوب أو تأجيج النزاعات المسلحة بسبب العوائد المالية الناجمة عن استغلالها، أو كونها من أساسيات العيش.
- توظف العوائد المالية للموارد الطبيعية لشـراء الأسـلحة ودفع وراتب المقاتلين أو الجنود، وبالتالي تسـاعد الأطراف على مواصـلة القتال.
- عوض أن تكون نعمة للتنمية والاستقرار، أحيانا تؤدي الموارد الطبيعية إلى نشوب نزاعات تهدد الأمن والاستقرار، نتيجة الخسائر في الأرواح والممتلكات، كما تقوض سـلطات الدولة بالمناطق الغنية بالموارد، حيث تقدم الجماعات المسـلحة نفسـها كبديل للدولة من حيث تقديم الحماية لعمال التعدين والمجتمعات المحلية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن تقديم المقترحات التالية لتعزيز الاستقرار وتحويل الموارد إلى قاطرة للتنمية:

- حتى لا تكون ضمن مسببات نشوب أو تأجيج النزاعات المسلحة، على الدول تبني إدارة عادلة وشفافة أساسها توزيع عائدات الموارد الطبيعية بشكل منصف، وتفادي سياسة الغرباء الذين يأتون لنهب الموارد ثم يرحلون.
- منح المجتمعات المحلية امتيازات تتوافق مع طبيعية وعوائد الموارد الطبيعية، وأن يكون هناك تطبيق صارم للقوانين، وتشديد وتوسيع نطاق العقوبات المفروضة على تجار معادن الحروب، ومقاضاة المسؤولين الفاسدين المتورطين في التعدين غير القانوني.
- تفعيل دبلوماسية المعادن بهدف تطبيق المعايير الدولية لضمان خلو سلاسل التوريد من معادن النزاعات.
- تنسيق الرقابة الحدودية بإبرام اتفاقيات أمنية مع دول الجوار لمراقبة حركة المعادن، وتحييد تمويل الجماعات المسلحة عبر الحدود.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع المعتمدة باللغة العربية

أولا – الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية

١) أحلام طواهرية، تداعيات الحروب الجديدة على أمن وسيادة الدولة الوطنية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد ٧ – العدد ١، ٢٠٢٣.

٢) صـبحي رمضـان فرج سـعد، الموارد الطبيعية والنزاعات المسـلحة في أفريقيا جنوب الصـحراء، مجلة الدراسـات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الرابع – العدد الثالث عشر، أكتوبر ٢٠٢١.

٣) معمر محمد رضا ومختاري فيصل، وفرة وندرة الموارد الطبيعية، ترسخ الأنظمة أو النخب الفاسدة، تزايد حدة الصراع في المجتمع. المجلة الجزائرية لاقتصاديات الإدارة، المجلد ١٢ – العدد ٢، ٢٠١٩.

٤) وفاء دريدي، أثر النزاعات المسلحة على الموارد الطبيعية، مجلة البحوث والدراسات، المجلد ١٩ – العدد ٢، ٢٠٢٢.

٥) وفاء محداب، الموارد الطبيعية كآلية لتحويل النزاعات المسـلحة: دراسـة في تحويل النزاع في ليبيريا، مجلة الدراسـات الاسـتراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي – برلين، العدد العاشر، مارس ٢٠٢١.

ثانيا - أطروحات الدكتوراه

١) ادريس أكرم، الحماية الدولية للبيئة أوقات النزاعات المســـلحة، أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم الســـياســـية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا – جامعة محمد الخامس الرباط، ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

ثالثا – المواقع الإلكترونية

١) الموقع الإلكتروني لتحالف الشـفافية في الصـناعات الاسـتخراجية، مبادرة الشـفافية، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/١١/٢٦، للاطلاع انظر: https://tceiy.org/eiti/.

٢) موقع أخبار الأمم المتحدة، التنافس على الموارد الطبيعية يغذي العنف ويطيل أمد الصـــراعات المســـلحة، تاريخ النشـــر: 17/10/2018، تاريخ الاطلاع: 10/10/2025، للاطلاع: https://news.un.org/ar/story/2018/10/1019462.

٣) موقع منبر الدفاع الإفريقي، الجماعات الإرهابية تنوع مصـــادرها لدوام التمويل غير المروع، تاريخ النشـــر ٢٠٢٥/٠٩/٣٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٠/٢٤، للاطلاع: https://adf-magazine.com/ar/2025/09/الجماعات-الإرهابية-تُنوّع-مصادرها-ل/.

(1) Michael T. Klare, Barry S. Levy, MD, MPH, and Victor W. Sidel, MD. The Public Health Implications of Resource Wars. Op cit, P ١٦١٥.

(2) Andrew Granta, The Kimberly Process at ten: Reflections on a decade of efforts to end the trade in conflict diamonds, op cit, P 160.

٤) موقع منبر الدفاع الإفريقي، حكومات الظل: بالابتزاز المقنع في صورة ضرائب، الجماعات الإرهابية تبتغي السيطرة على المناطق الواقعة في قبضتها، المجلد ١٨ – العدد ٢.
٥) موقع منبر الدفاع الإفريقي، سرقة الخشب الصلب الثمين يفاقم غياب الأمن في إفريقيا الوسطى، المجلد ١٧ – العدد ١.
٦) موقع منبر الدفاع الإفريقي، مخاوف السلطات من تمويل تمرد كابو ديلجادو بقطع الأشجار بطرق غير قانونية، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٠٤/٠٩، تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١٠/٢٤، للاطلاع: https://adf-magazine.com/ar/2024/04/مخاوف-السلطات-من-تمويل-تمرد-كابو-ديلجا/.
٧) موقع منبر الدفاع الإفريقي، مرتع الإرهاب في العالم نظرة عامة على ويلات التطرف العنيف في القارة الإفريقية، المجلد ١٨ – العدد ١.

المراجع المعتمدة باللغة الإنجليزية

I. Books

1) Andrew Granta, The Kimberly Process at ten: Reflections on a decade of efforts to end the trade in conflict diamonds, This chapter first appeared in High-Value Natural Resources and Peacebuilding, edited by P. Lujala and S.A. Rustad, June 2012.
2) Matthysen, Ken & Spittaels, Steven. Mapping artisanal mining areas and mineral supply chains in eastern DR Congo : Impact of armed interference & responsible sourcing, International Peace Information Service vzw, Antwerp, April 2019.
3) Philippe Hugon, Le rôle des ressources naturelles dans les conflits armés africains, Hérodote, n° 134, La Découverte, 3e trimestre 2009.
4) United Nations Environment Programme, From Conflict to Peacebuilding: The Role of Natural Resources and the Environment. Editor : Silja Halle, 2009.

II. Articles

1) Agha Bayramov, Review. Dubious nexus between natural resources and conflict, Journal of Eurasian Studies, 9 (2018).
2) Alfred B. Zack-Williams, Sierra Leone After the End of the Armed Conflict, Cadernos de Estudos Africanos, 2, 2002.
3) Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), Non-State Armed Groups and Illicit Economies in West Africa : How do illicit economies build and degrade armed group legitimacy, ISSUE 4 - DECEMBER 2024.
4) Jason Switzer, Armed Conflict and Natural Resource : The case of the Minerals Sector, International Institute Enivrement Development, No 12, 2001.
5) Katongo Seyuba, Climate, Peace nd Security in Eastern Democratic Republic of the Congo, SIPRI Insights on Peace ans Security, No 2/2025, March 2025.
6) Ken Matthysen & Erik Gobbers, Armed Conflict, insecurity, and mining in estern DRC : Reflections on the nexus between natural resources and armed conflict, IPIS, Antwerep 2022.
7) Michael T. Klare, Barry S. Levy, MD, MPH, and Victor W. Sidel, MD. The Public Health Implications of Resource Wars. American Journal of Public Health. September 2011, Vol 101, No. 9.

III. Website

1) Grace Harris & Ebonie Kibalya and Lea Gruber, Special Report: Conflict Minerals in the DR Congo, Published on 09/06/2025, Accessed on 20/11/2025, https://www.genocidewatch.com/single-post/special-report-conflict-minerals-in-the-drc.
2) Huguet A., “RDC: En Ituri sous état de siege une milice fait la loi sur son territoire,” La Libre, 21 January 2022, https://www.lalibre.be/dernieres-depeches/afp/2022/01/21/rdc-en-ituri-sous-etat-de-siege-une-milice-fait-la-loi-sur-son-territoireJTD4N2GD65D6PNEJIGUIM3VA3M/.
3) Jonathan Di John, The ‘Resource Curse’: Theory and Evidence (ARI), Real Instituto Elcano (Royal Institute), ARI 172/2010, Posted on 15/12/2010, Accessed on 24/10/2025,See https://www.realinstitutoelcano.org/en/analyses/the-resource-curse-theory-and-evidence-ari/.
4) Jonathan Rozen, From Curse to Blessing: How Africa’s Natural Resources Can Build Peace, Published on 211/07/2016, Accessed on 22/1/2025 See https://climate-diplomacy.org/magazine/conflict/curse-blessing-how-africas-natural-resources-can-build-peace.

5) Leena Yumee, Blood Diamonds in Sierra Leone: How Colonialism Functions Today, Published on 29/1/2020, Accessed on 24/0/2025, See http://www.cpreview.org/articles/2020/11/blood-diamonds-in-sierra-leone-how-colonialism-functions-today.
6) Website of EITI, Global implementation of the EITI Standard,See https://eiti.org/countries.